

تقدير موقف

إعلان الرئيس رشاد العلمي بدء العمليات العسكرية ضد الحوثيين: الأبعاد السياسية والعسكرية والإقليمية، ومدى واقعية القرار، والسيناريوهات المحتملة

الملخص التنفيذي

يمثل إعلان رئيس مجلس القيادة الرئاسي الدكتور رشاد محمد العلمي، في الرابع من أكتوبر 2026، بدء العمليات العسكرية لاستعادة المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي، تحولاً جوهرياً في الخطاب الرسمي للدولة اليمنية، وانتقالاً معلناً من سياسة إدارة الصراع والمراهنة على التسوية السياسية إلى محاولة تغيير موازين القوى عسكرياً، بعد سنوات من الجمود وتآكل فرص السلام.

ولا تكمن أهمية الإعلان في استئناف العمليات العسكرية وحده، وإنما في توقيتته وسياقه السياسي والإقليمي، خصوصاً بعد التطورات العسكرية الأخيرة في الساحل الغربي وباب المندب، وتصاعد التهديدات للمملكة العربية السعودية والملاحاة الدولية، بما جعل استمرار الوضع القائم أكثر كلفة على الحكومة اليمنية وحلفائها الإقليميين.

وقد تأكد صدور الإعلان رسمياً، كما نقلت وكالة رويترز في اليوم نفسه بدء الحملة العسكرية، في سياق التصعيد الذي شهدته جبهات الساحل الغربي وتعز، واتساع المواجهة الإقليمية المرتبطة بإيران.

ويتميز خطاب الرئيس العلمي بأنه لم يقدم المعركة بوصفها مواجهة عسكرية مجردة، بل حاول إعادة تعريفها باعتبارها مشروعاً وطنياً لاستعادة الدولة ومؤسساتها، مع الفصل الواضح بين جماعة الحوثي والمواطنين في مناطق سيطرتها، وتقديم ضمانات لحماية المدنيين، والعفو عمن يترك القتال، وربط استعادة المناطق بعودة الخدمات والرواتب وإعادة الإعمار.

وبعكس هذا التوجه إدراكاً لأحد أهم أوجه القصور في التجربة السابقة، والمتمثل في أن استعادة الأرض دون إعادة بناء مؤسسات الدولة وتحسين حياة المواطنين لا تكفي لإنتاج نصر سياسي مستدام.

غير أن التقدير الاستراتيجي يرى أن القرار، رغم أهميته السياسية والتاريخية، لا يعني بالضرورة أن الحسم العسكري بات قريباً أو مضموناً. إذ يتوقف نجاحه على مجموعة من المتغيرات الحاسمة، أبرزها: وحدة القرار السياسي والعسكري، واستمرارية الدعم السعودي، وقدرة القوات الحكومية على تجاوز تبايناتها، وتوفير الموارد الاقتصادية، وكفاءة إدارة المناطق المستعادة، وطبيعة الاستجابة الاجتماعية في مناطق سيطرة الحوثيين.

كما أن الافتراض القائل بأن جماعة الحوثي ستنتهار سريعاً بمجرد فتح جبهات متعددة، أو أن انتفاضة شعبية شاملة ستندلع تلقائياً في مناطق سيطرتها، يظل احتمالاً لا يمكن التعامل معه باعتباره نتيجة مؤكدة؛ فالجماعة تمتلك بنية عسكرية وأمنية متماسكة نسبياً، وخبرة تراكمية في الحرب، وقدرة على التعبئة والقمع وإدارة الصراع طويل الأمد.

وعليه، فإن التحدي الحقيقي أمام الرئيس العلمي لا يتمثل في إعلان بدء الحرب، بل في تحويل الإعلان إلى مشروع وطني متكامل يستعيد ثقة اليمنيين بالدولة، ويجمع بين الفاعلية العسكرية والشرعية السياسية والإدارة الاقتصادية والحماية الإنسانية.

السياق الاستراتيجي للإعلان

التحول من إدارة الصراع إلى محاولة حسمه

منذ الهدنة الأممية عام 2022، ظلت المقاربة الرسمية والإقليمية تميل إلى منح المسار السياسي فرصة، وتجنب العودة إلى المواجهة العسكرية الواسعة. لكن هذه المقاربة تعرضت لاختبارات متكررة، مع استمرار الانقسام السياسي والعسكري، وتعرثر التسوية الشاملة، وتوسع التهديدات الأمنية والبحرية.

وجاء إعلان الرئيس العلمي بعد تصعيد نوعي في سبتمبر 2026، شمل تقدم الحوثيين في الساحل الغربي والسيطرة على مناطق مؤثرة في باب المندب، وفق التقارير المنشورة، بالتزامن مع استمرار الضغط العسكري حول تعز، وبذلك انتقل الصراع من كونه أزمة داخلية تتعلق باستعادة العاصمة ومؤسسات الدولة إلى أزمة تمس أيضاً أمن البحر الأحمر والمصالح الاستراتيجية الإقليمية والدولية.

تزايد كلفة استمرار الوضع القائم على المملكة العربية السعودية

يمكن قراءة الإعلان في ضوء تغير حسابات الأمن القومي السعودي؛ إذ لم يعد استمرار سيطرة الحوثيين على مناطق واسعة من اليمن مجرد تحدٍ سياسي وأمني على الحدود الجنوبية، بل أصبح يرتبط بتهديدات عابرة للحدود، وأمن الطاقة، والممرات البحرية، والاستقرار الإقليمي.

وتشير التقارير إلى أن المملكة كانت تعد، بالتنسيق مع الحكومة اليمنية، لعملية عسكرية واسعة، وأن الولايات المتحدة تقدم دعماً استخباراتياً دون أن يعني ذلك التزامها بالمشاركة القتالية المباشرة، وعليه، يمكن الاستنتاج أن القرار اليمني جاء ضمن سياق تقارب أوسع بين أولويات الحكومة اليمنية والحسابات الأمنية السعودية.

لكن من المبكر الجزم بأن الرياض تخلت نهائياً عن التسوية السياسية أو أغلقت جميع مسارات التفاوض. والأرجح أنها انتقلت من إعطاء الأولوية للتهدة إلى استخدام الضغط العسكري لتغيير البيئة التي يمكن أن تجري فيها أي تسوية مستقبلية.

استعادة المبادرة السياسية للرئاسة اليمنية

يحمل الإعلان أهمية خاصة بالنسبة لموقع الرئاسة ومجلس القيادة الرئاسي. فبعد مرحلة اتسمت بتعدد مراكز القوى وتباين الأولويات بين المكونات العسكرية والسياسية، أعاد الرئيس العلمي تقديم مؤسسة الرئاسة باعتبارها مركز القرار السيادي والمرجعية العليا للقوات المسلحة، ويؤسس ذلك، نظرياً، لإعادة بناء العلاقة بين القيادة السياسية والتشكيلات العسكرية، ووضع مختلف القوى أمام مسؤولية وطنية مشتركة.

غير أن استعادة المبادرة في الخطاب تختلف عن امتلاك القدرة الفعلية على إدارة جميع مكونات المشهد العسكري والسياسي. وسيكون الالتزام المؤسسي بقرارات القيادة معياراً أساسياً لقياس هذا التحول.

القراءة الاستراتيجية لخطاب الرئيس العلمي

يحمل خطاب الرئيس مجموعة من الرسائل المتداخلة، تتجاوز الإعلان العسكري المباشر.

البعد	الرسالة السياسية	الدلالة الاستراتيجية
السياسي	استنفاد فرص التهدة	إعادة تقديم العمل العسكري بوصفه خياراً اضطرارياً بعد تعثر السلام

السيادي	بسط سلطة الدولة على كامل أراضي الجمهورية	تأكيد وحدة المرجعية السياسية ورفض بقاء السلاح خارج مؤسسات الدولة.
الوطني	المعركة ليست ضد السكان أو المذهب أو القبيلة	نزع الطابع المناطقي والطائفي عن الصراع
العسكري	الانتقال من التهينة إلى التنفيذ	إظهار الجدية ومحاولة استعادة المبادرة
الاجتماعي	العفو والعودة الآمنة لمن يترك القتال	فتح مسار لخفض الاستقطاب وتسهيل إعادة الاندماج
الإنساني	حماية المدنيين والممتلكات	تعزيز مشروعية العمليات وتقليل كلفتها الاجتماعية
الإداري	إعادة مؤسسات الدولة إلى المناطق المستعادة	ربط المكاسب الميدانية باستعادة الحكم والخدمات
الجنوبي	الالتزام بنتائج الحوار الجنوبي-الجنوبي	محاولة منع الخلافات الداخلية من إضعاف المشروع الوطني
الإقليمي	تثمين الدور السعودي	تأكيد أهمية الشراكة الاستراتيجية مع الرياض
الدولي	طلب الدعم الإنساني والاقتصادي والسياسي	تقديم استعادة الدولة باعتبارها مدخلاً للاستقرار الإقليمي

أهم تحول نوعي في الخطاب

تتمثل النقطة الأكثر أهمية في انتقال الخطاب الرسمي من التركيز على استعادة الأرض إلى التركيز على استعادة الدولة نفسها. فالرئيس لم يكتفِ بتحديد الهدف العسكري، بل تحدث عن الرواتب وإعادة الإعمار والخدمات وعودة النازحين واستئناف النشاط الاقتصادي، باعتبارها جزءاً من مهمة الدولة في المناطق التي تتم استعادتها .

وهذا التحول يمنح الخطاب قوة سياسية واجتماعية، لأنه يجيب عن سؤال جوهري لدى المواطنين: ماذا سيحدث بعد انتهاء المعارك؟ لكن هذه القوة ستتحول إلى نقطة ضعف إذا لم تقترن بآليات تنفيذ وتمويل وجدول زمنية واقعية؛ خصوصاً أن الوعود المتعلقة بصرف الرواتب بأثر رجعي وإعادة الخدمات تفرض التزامات مالية وإدارية كبيرة، ومن هنا، فإن الخطاب يضع الحكومة أمام اختبار لا يقل أهمية عن الاختبار العسكري، هو اختبار قدرتها على تقديم نموذج حكم أفضل من الواقع الذي تسعى إلى تغييره.

مدى واقعية قرار الحرب وإمكانية تحقيق أهدافه

يمكن تقييم واقعية القرار من خلال التمييز بين ثلاثة مستويات: مشروعية الهدف، والقدرة على التنفيذ، وإمكانية تحقيق النتيجة النهائية.

1. **على المستوى السياسي: قرار يحمل مقومات جدية مرتفعة.** لا يبدو إعلان الرئيس مجرد تصعيد إعلامي منفصل عن الواقع؛ فهناك مجموعة من المؤشرات التي تعزز جديته: صدور القرار من أعلى سلطة سياسية وعسكرية في الدولة، استناداً إلى قرارات مجلس الدفاع الوطني، وجود تحضير إقليمي سابق للحملة العسكرية، وفق التقارير الصحفية، ارتباط الإعلان بتدهور ميداني فعلي أصبح يهدد مصالح الحكومة وحلفائها، انتقال الخطاب الرئاسي من التعبئة العامة، التي وردت في خطاب ذكرى ثورة 26 سبتمبر، إلى إعلان العمليات العسكرية، تقديم تصور أولي لما

ينبغي أن يحدث في المناطق المستعادة، وهو ما يوحي بأن الرئاسة تحاول وضع العملية ضمن إطار سياسي وإداري أشمل. وتجعل هذه المؤشرات القرار أكثر جدية من مجرد إعلان تعبوي، وإن كانت لا تكفي بمفردها لضمان نجاحه.

2. على المستوى العسكري: إمكانية الاختراق قائمة، لكن الحسم الشامل أكثر تعقيداً. من نقاط القوة المحتملة لدى الحكومة أن جماعة الحوثي تواجه الآن تحديات متزامنة، تتمثل في تعدد جبهات المواجهة، والضغط الإقليمي، ومتطلبات الاحتفاظ بالمناطق التي توسعت فيها مؤخراً. غير أن ذلك لا يعني أن الجماعة عاجزة عن إدارة صراع متعدد الجبهات.

فالخبرة المتراكمة منذ عام 2014 تؤكد أن الحوثيين استطاعوا التكيف مع مراحل مختلفة من الضغط العسكري والاقتصادي، والاحتفاظ بمراكز نفوذهم الرئيسية رغم الحملات السابقة، ولذلك فإن التوقع بانتهاء الجماعة خلال فترة قصيرة يحتاج إلى مؤشرات ميدانية وسياسية فعلية، وليس إلى الاستناد إلى حالة الحماس المصاحبة للإعلان.

3. على المستوى الشعبي: الاستياء من الحوثيين لا يعني بالضرورة الاستعداد للانتفاض. تشير المعطيات المقدمة إلى وجود رسائل وتوقعات بشأن استعداد مواطنين في مناطق سيطرة الحوثيين للتحرك ضد الجماعة حال بدء عملية عسكرية واسعة، وهذا عامل يستحق الاهتمام في التحليل، لكنه لا يمثل قياساً علمياً لاتجاهات الرأي العام أو مستوى الاستعداد الفعلي للتحرك الجماعي. وينبغي التمييز بين ثلاث حالات: رفض المواطنين لسياسات جماعة الحوثي، رغبتهم في عودة مؤسسات الدولة وتحسن أوضاعهم المعيشية، استعدادهم لتحمل مخاطر المشاركة في مواجهة مفتوحة.

فقد تتوافر الحالتان الأولى والثانية دون الثالثة، خصوصاً في ظل المخاوف من الاعتقال والانتقام، وعدم وضوح مآلات المعركة، وتجارب الحرب السابقة. كما أن التجاوب الشعبي سيتأثر بمصادقية الدولة وسلوك قواتها، ومدى قدرتها على توفير الأمن والخدمات والضمانات الحقوقية.

التقييم الإجمالي لواقعية القرار

معيار التقييم	التقدير النوعي	الملاحظة
جدية الإعلان السياسي	مرتفعة	وجود قرار رسمي وسياق إقليمي داعم
إمكانية تحقيق تقدم ميداني	متوسطة إلى مرتفعة	مرهونة بالجاهزية والتنسيق واستمرار الدعم
وحدة القوى المناهضة للحوثيين	غير محسومة	تتطلب ترتيبات سياسية ومؤسسية فعلية
احتمال انهيار الحوثيين سريعاً	منخفض إلى غير محسوم	لا توجد أدلة كافية للجزم بانتهاء وشيك
احتمال تحرك شعبي واسع	مشروط	يرتبط بالأمن والثقة وتطورات الواقع
القدرة على إدارة المناطق المستعادة	تحدٍ مرتفع	تتطلب تمويلاً وكوادر ومؤسسات فاعلة
إمكانية الحسم الشامل خلال أشهر	غير مؤكدة	تعتمد على متغيرات داخلية وإقليمية متشابكة

الأبعاد الاستراتيجية للقرار

البعد الوطني: فرصة لإعادة توحيد المشروع الجمهوري

يضع الإعلان مختلف القوى والمكونات المناهضة للحوثيين أمام لحظة سياسية مهمة، يمكن أن تتيح تجاوز جزء من الانقسامات المتراكمة. لكن تحقيق ذلك يتطلب أن تكون استعادة الدولة مشروعاً مؤسسياً جامعاً، وليس مناسبة لإعادة توزيع النفوذ بين التشكيلات العسكرية والقوى السياسية.

كما أن التزام الرئيس بمخرجات الحوار الجنوبي-الجنوبي يمثل محاولة لمعالجة أحد أكثر عناصر الانقسام حساسية، دون تحويل القضية الجنوبية إلى ملف ثانوي أو تجاهل مطالب أصحابها، وتزداد فرص نجاح هذا التوجه كلما اطمأنت القوى المختلفة إلى أن المشروع الوطني لا يستهدف إلغاء حضورها السياسي أو مصادرة مستقبلها.

البعد السعودي: الانتقال من احتواء الخطر إلى محاولة تغيير مصادره

يشير التحول الحالي إلى أن المملكة العربية السعودية باتت تواجه معادلة أمنية مختلفة، خاصة بعد التطورات المرتبطة بباب المندب والبحر الأحمر. فاستمرار الجماعة في امتلاك قدرات تهدد المصالح السعودية والممرات البحرية يجعل سياسة الاحتواء وحدها أكثر صعوبة.

إلا أن المصلحة السعودية لا تتمثل بالضرورة في حرب مفتوحة بلا سقف، بل في الوصول إلى بيئة أمنية يمنية مستقرة، لا تستطيع فيها الجماعات المسلحة تهديد المملكة أو استخدام الأراضي اليمنية منصة للصراع الإقليمي. لذلك سيكون نجاح الدور السعودي مرهوناً بقدرته على الموازنة بين الإسناد العسكري، وتوحيد القوى اليمنية، ودعم الاستقرار الاقتصادي، والإبقاء على إمكانية الوصول إلى تسوية سياسية مستدامة.

البعد الإيراني: تصاعد أهمية الورقة الحوثية

بالنسبة لإيران، تمثل جماعة الحوثي أداة نفوذ إقليمي تمنحها قدرة على التأثير في أمن الجزيرة العربية والبحر الأحمر، ومن ثم، فإن تعرض الجماعة لضغط عسكري واسع قد يدفع طهران إلى محاولة المحافظة على هذا النفوذ، سواء عبر الدعم السياسي أو توظيف علاقاتها الإقليمية أو تعزيز سرديّة المواجهة مع السعودية والولايات المتحدة. لكن ينبغي عدم افتراض أن كل قرار حوثي يصدر مباشرة عن إيران؛ فالجماعة تمتلك أيضاً حساباتها المحلية ومصالحها التنظيمية الخاصة.

البعد الدولي: أمن الملاحة يرفع أهمية اليمن ولا يضمن تأييد حرب مفتوحة

إن ارتباط التطورات الأخيرة بباب المندب يمنح الأزمة اليمنية أهمية دولية استثنائية. فالدول المعنية بأمن التجارة البحرية لديها مصلحة مباشرة في الحد من التهديدات التي تطال الممرات الدولية، لكنها قد تختلف في موقفها من اتساع نطاق العمليات العسكرية، ومدى الانخراط المباشر فيها.

وتكشف التقارير المنشورة عن هذا التباين؛ إذ أفادت رويترز بوجود دعم استخباراتي أمريكي للعمليات السعودية، بينما نقل موقع أكسيوس أن واشنطن لم توافق، حتى الثاني من أكتوبر، على الانخراط القتالي المباشر في العملية المخطط لها.

وبالتالي، فإن قدرة الحكومة اليمنية على كسب المساندة الدولية ستتأثر بمدى تقديم العملية باعتبارها جزءاً من مسار لاستعادة الاستقرار، مع الالتزام بالقانون الدولي الإنساني وضمان وصول المساعدات وحماية المدنيين.

التحديات والمخاطر الرئيسية

على الرغم من الفرص التي يتيحها الإعلان، تواجه الحكومة اليمنية سبع تحديات قد تؤثر بصورة مباشرة في مسار العملية ونتائجها.

أولاً: تباين مراكز القرار العسكري والسياسي. فقد يؤدي استمرار ازدواجية السلطات وتعدد الولاءات إلى إضعاف القدرة على تنفيذ سياسة وطنية موحدة، حتى مع توافر الدعم الخارجي.

ثانياً: قدرة الحوثيين على إطالة أمد الصراع. تمتلك الجماعة خبرة تنظيمية وأمنية وقدرة على التعبئة، وقد تسعى إلى تحويل المواجهة إلى حرب استنزاف ترفع تكاليفها على الجميع.

ثالثاً: احتمالات التصعيد الإقليمي. قد تتجاوز تداعيات المواجهة الأراضي اليمنية، خصوصاً إذا استمرت الهجمات العابرة للحدود أو استهداف المصالح الاقتصادية والملاحاة.

رابعاً: الأزمة الاقتصادية. تواجه الدولة تحدياً مزدوجاً يتمثل في تمويل مؤسساتها القائمة، إلى جانب توفير الموارد اللازمة لإدارة أي مناطق إضافية تستعيدوها.

خامساً: الأوضاع الإنسانية. اتساع القتال قد يؤدي إلى موجات جديدة من النزوح، وتعطيل الخدمات، وصعوبة إيصال الإغاثة، في بلد يعاني أصلاً من أزمة إنسانية حادة. وقد نقلت رويترز عن برنامج الأغذية العالمي مؤشرات مقلقة تتعلق بتفاقم الجوع والنزوح مع التصعيد الأخير.

سادساً: التوقعات الشعبية المرتفعة. الخطاب الحاسم يرفع سقف آمال المواطنين؛ وأي فجوة كبيرة بين التعهدات والواقع قد تتحول إلى مصدر إحباط وتآكل للثقة.

سابعاً: تحدي اليوم التالي. قد تستطيع الدولة استعادة منطقة عسكرياً، لكنها قد تواجه صعوبات في تأمينها وإعادة مؤسساتها وتقديم نموذج إداري مختلف، وهو ما يجعل استدامة المكاسب أكثر تعقيداً من تحقيقها.

وهنا يبرز خطر استراتيجي مهم: أن تتحول الحرب من فرصة لإعادة بناء الدولة إلى دورة جديدة من الصراع إذا غابت الرؤية السياسية والإدارية لما بعد المواجهة.

السيناريوهات المحتملة

السيناريو الأول: تقدم عسكري متفاوت دون حسم شامل

تنجح الحكومة والقوى المتحالفة معها في استعادة المبادرة وتحقيق مكاسب ميدانية متفاوتة، مقابل استمرار قدرة الحوثيين على المقاومة والاحتفاظ بمراكز نفوذ رئيسية.

السيناريو الثاني: اختراق واسع وتراجع جوهري لسيطرة الحوثيين

يتحقق هذا السيناريو إذا ترافقت المكاسب العسكرية مع تراجع واضح في تماسك الجماعة، وتزايد الضغوط الداخلية عليها، ونجاح الدولة في بناء ثقة مجتمعية بالمناطق التي تستعيدوها.

السيناريو الثالث: حرب استنزاف وتصعيد إقليمي ممتد

تتعرض المكاسب الأولية أو تصبح كلفتها مرتفعة، فيما تستخدم جماعة الحوثي قدراتها العسكرية لزيادة الضغط على الحكومة والسعودية والمصالح الإقليمية.

السيناريو الرابع: عودة التفاوض تحت ضغط المواجهة

يؤدي التصعيد العسكري المتبادل إلى إدراك الأطراف أن استمرار الحرب أعلى كلفة من التوصل إلى ترتيبات سياسية وأمنية جديدة.

ما الذي ينبغي على القيادة اليمنية القيام به؟

إن المرحلة القادمة تتطلب إدارة متكاملة للمسار العسكري والسياسي والاقتصادي والإعلامي، بحيث لا تتحول العمليات العسكرية إلى هدف قائم بذاته، وإنما تكون جزءاً من مشروع واضح لاستعادة مؤسسات الدولة وإنهاء أسباب الصراع. وفي هذا السياق، تقترح الورقة الأولويات الاستراتيجية الآتية:

- 1. تحويل الإعلان إلى مشروع وطني جامع.** من الضروري أن تستثمر الرئاسة اللحظة السياسية الراهنة لإطلاق إطار وطني يحدد طبيعة المشروع الذي تتبناه الدولة، ومبادئه، والتزاماتها تجاه المواطنين، وضمانات الشراكة السياسية بعد انتهاء الصراع، وينبغي ألا يقتصر هذا الإطار على المكونات المشاركة في السلطة، بل يتسع ليشمل القوى السياسية والاجتماعية، والنخب الأكاديمية، والمرأة والشباب، والفعاليات المدنية.
 - 2. معالجة الاختلالات داخل مؤسسات الشرعية.** من شأن استمرار الاختلالات الإدارية والاقتصادية والانقسامات المؤسسية أن يضعف مصداقية أي مشروع وطني مهما بلغت قوة خطابه السياسي. لذلك ينبغي أن تتزامن المرحلة الحالية مع إجراءات إصلاحية ملموسة تشمل مكافحة الفساد، وتحسين الخدمات، وتعزيز استقلال المؤسسات، وإعادة الثقة بالقضاء، ومعالجة الاختلالات في إدارة الموارد العامة.
 - 3. تقديم ضمانات وطنية وحقوقية للمواطنين في مناطق سيطرة الحوثيين.** تكتسب رسالة الرئيس إلى سكان صنعاء وصعدة والحديدة وغيرها أهمية استثنائية. لكنها تحتاج إلى ترجمة عملية، تشمل ضمانات واضحة لعدم التمييز، وعدم العقاب الجماعي، وحماية الممتلكات، ورفض الانتقام، وتوفير آليات قانونية للمساءلة والإنصاف.
 - 4. إعداد برنامج وطني للتعافي وإدارة المرحلة الانتقالية.** ينبغي تحويل تعهدات الرئيس المتعلقة بالخدمات والرواتب وإعادة الإعمار إلى برنامج حكومي معلن، له موارد محددة وأولويات قابلة للقياس، ومن المهم أن يحدد البرنامج المسؤوليات المؤسسية وآليات الرقابة والتمويل، وأن يعطي أولوية للخدمات الأساسية، والمساعدات الإنسانية، وإعادة تنشيط الاقتصاد المحلي.
 - 5. بناء استراتيجية اتصال وطني أثناء الأزمة.** تحتاج الرئاسة إلى خطاب إعلامي متماسك، يستند إلى الحقيقة والمصداقية، ويتعد عن الوعود المطلقة أو التقليل من قدرات الخصم. ويُقترح أن يركز الاتصال الرسمي على المبادئ التالية:
 - تقديم معلومات دقيقة وموثوقة، والتميز بين الأهداف المعلنة والنتائج المتحققة.
 - تعزيز الهوية الوطنية الجامعة، وعدم اختزال الصراع في أبعاد مذهبية أو مناطقية.
 - إبراز الالتزام بحماية المواطنين والقانون الدولي الإنساني.
 - مواجهة الأخبار الكاذبة والتضليل بالمعلومات الموثوقة، لا بخطاب الكراهية أو التحريض.
 - إطلاع المواطنين بصورة منتظمة على جهود الحكومة الخدمية والإنسانية والإصلاحية.
- ويظل من المهم ألا تنزلق وسائل الإعلام الرسمية إلى تصوير النصر باعتباره نتيجة محسومة سلفاً؛ لأن إدارة التوقعات جزء أساسي من إدارة الأزمات والحفاظ على الثقة العامة.

الخلاصة الاستراتيجية النهائية

يحمل إعلان الرئيس رشاد العليمي بدء العمليات العسكرية ضد جماعة الحوثي دلالات تتجاوز مجرد العودة إلى المواجهة المسلحة؛ فهو يمثل محاولة لإعادة صياغة معادلة الصراع اليمني، واستعادة المبادرة السياسية والعسكرية، ووضع الدولة ومؤسساتها في مركز المشروع الوطني. وتزداد أهمية هذا الإعلان بالنظر إلى تغير البيئة الإقليمية، وتصاعد التهديدات المرتبطة بأمن المملكة العربية السعودية والبحر الأحمر، بما يجعل الوضع القائم أقل قابلية للاستمرار.

لكن التجارب السابقة تفرض الحذر من المبالغة في التوقعات. فجماعة الحوثي، رغم الضغوط التي تواجهها، ليست تنظيماً هشاً يمكن الجزم بانهيائه بمجرد اتساع المواجهات، كما أن التفوق العسكري لا يضمن وحده إنتاج نظام سياسي مستقر، ومن هنا، فإن الاختبار الحقيقي أمام الرئيس العليمي يتمثل في قدرته على تحويل لحظة الإعلان إلى نقطة تأسيس لمشروع وطني متكامل، يجمع بين وحدة القرار، واستعادة مؤسسات الدولة، والإصلاح الداخلي، والحماية الإنسانية، والمصالحة المجتمعية. ويمكن تلخيص الموقف الاستراتيجي في ثلاث خلاصات مركزية:

الأولى: يمثل القرار فرصة مهمة لتغيير معادلة الصراع، لكنه لا يمثل ضمانة مسبقة للحسم العسكري أو السياسي.

الثانية: يمثل الدعم السعودي عاملاً حاسماً في البيئة الاستراتيجية الجديدة، إلا أن الاستقرار المستدام يقتضي معالجة أسباب الضعف داخل مؤسسات الدولة اليمنية نفسها.

الثالثة: إن النجاح النهائي ينبغي ألا يقاس فقط بتغير خريطة السيطرة، وإنما بقدرته الدولة على إعادة الأمن والحقوق والخدمات إلى المواطنين، وتأسيس نظام سياسي يحتكر فيه القانون والمؤسسات العامة استخدام القوة.

وعليه، فإن الفرصة التاريخية التي يتيحها الإعلان لا تكمن في إمكانية إنهاء سيطرة الحوثيين فحسب، بل في إمكانية تجاوز الحلقة الطويلة التي ظل اليمن يدور داخلها: الحرب، والانقسام، وضعف المؤسسات، وإعادة إنتاج الصراع.

فالمعركة التي أعلنها الرئيس العليمي قد تغير ميزان القوى، لكن بناء دولة عادلة وفاعلة هو وحده ما يمكن أن يحول نتائجها إلى سلام مستدام.